مشروع السادات ومؤتمر لندن

حلقة أخرى في سلسلة التنازلات

دكتور سليمان بشير

حظي المشروع المصري الاخير الذي [illegible] عنه عقب انتهاء زيارة موندیل لاسرائيل [illegible] بسلسلة شائكة ومتعددة الجوانب من [illegible] وردود الفعل التي باتت تهدد بضياع [illegible] المواقف السياسية التي طرحها السادات [illegible] خلاله.

[illegible] الحكومة الاسرائيلية، ومعارضتها ايضا، ما تزال غير [illegible] من تلك المواقف "المتصلبة" على حد تعبير رجالاتها. [illegible] العربي يتلقف رفض اسرائيل للمشروع ويصدق نفسه. [illegible] من شعوبه تصديق، ان طروحات السادات بالفعل [illegible] هو بديل. اما السادات الذي يشكر امريكا على المجهود الذي [illegible] من اجل تمكين عقد مؤتمر لندن فانه لا يزال يعد بانه "في [illegible] المؤتمر فان امريكاستتقدم بمشروع مفصل من عندها [illegible] والرئيس الامريكي يصرح بدوره بانه "متفائل" وان كل [illegible] (لا يزال) يعتمد على الاسرائيليين والمصريين انفسهم"..

[illegible] حين تعبر الحكومة البريطانية عن موقف لا يقل [illegible] ان الركيزه الوحيده التي لا يزال اليمين العربي يعتمد [illegible] تحليل الرأي العام العربي والفلسطيني هو "رفض" [illegible] للمشروع المصري "المتصلب".

[illegible] ان الحكومة الاسرائيلية قد صرحت من ناحيتها بانها [illegible] وزير خارجيتها الى لندن على الرغم من رفضها [illegible] المصري. وما فسر ذلك حقيقة هو التنازلات الجديدة [illegible] المشروع المصري الذي لا يشكل على حد تعبير [illegible] الاسبوع الماضي، "كلمة مصر النهائية".

[illegible] فان ما سنقوم به هنا الوقوف على جوهر تلك [illegible] من ناحية وعلى الفوارق الهامشية التي لا تزال قائمة [illegible] المصري والاسرائيلي من الناحية الاخرى.

[illegible] الاطلاع على تعليق صحيفة "القدس" في اول افتتاحية لها [illegible] تفاصيل المشروع المصري.تقول "القدس": "تبرز من [illegible] عدة نقاط في غاية من الاهمية:

[illegible] لم تتزحزح عن موقفها الداعي الى الانسحاب [illegible] الضفة الغربية، بما فيها القدس، ومن قطاع غزه.

[illegible] ان مصر لم تتزحزح كذلك عن مطالبتها بحق [illegible] في تقرير المصير، وذلك بعد الفترة الانتقالية [illegible] منها مصر بخمس سنوات كحد اقصى".

[illegible] الرغم من ان "القدس" اعترفت بان "مصر تجاهلت [illegible] تجاهلت" فقد تللت من اهمية ذلك التجاهل بل وافقت [illegible] اليه ضمنا بقولها: "ودعت (اي مصر) بدلا من ذلك [illegible] حره في الضفة والقطاع لاختيار ممثلين [illegible] على اعتبار ان لتحرير الارض الاولوية الاولى [illegible] هنالك من يخالف ذلك بحيث يبقى وجود منظمة [illegible] شكلية فقط)! وقد يثور جدل كبير حول هذه [illegible] على المستوى الفلسطيني الخاص او العربي [illegible] انتقاد انه حتى قادة منظمة التحرير انفسهم يمكن [illegible] فكرة تحرير الارض بأية وسيله كانت ومن اية طريق [illegible] اية قضايا اخرى مهما كانت مصيرية، من [illegible] بينما بقاء الاحتلال يعني ضياع الارض

لا يمكن التستر على تنازلات السادات

[illegible] حديث "القدس" في افتتاحيتها. واذا كانت [illegible] ترتكز في كيلها المدائح "لعدم تزحزح" السادات [illegible] الاسرائيلي فان للمتتبع لذلك الموقف ومناقشة [illegible] مشروعي بيجن والسادات من ناحية الجوهر يكفي [illegible] لبعض هذا الفهم الشكلي والخاطيء للمشروع [illegible] ويفسر ايضا مصدر "تفاؤل" كارتر وموافقة [illegible] ارسال وزير خارجيتها الى مؤتمر لندن واهدافها [illegible] في ذلك المؤتمر ايضا.

[illegible] البند الاول من ذلك المشروع فعلى الرغم من انه [illegible] القضية الفلسطينية على جوانبها وابعادها [illegible] انه يربط ذلك "الحل" بمسالة "الاحتياجات الامنية [illegible] الاطراف" - اي اسرائيل. وهذا الربط لا يعني [illegible] حل القضية الفلسطينية على اشباع "احتياجات [illegible] الامنيه لحسب بل ويفسر ايضا ما قاله [illegible] تسليمه مشروعه لموندیل بأن هذا المشروع [illegible] بمضمون القضية الفلسطينية سيجيب على جميع [illegible].

[illegible] لما بعد لطبيعة تلك "المطالب الاسرائيلية" [illegible] السادات الخاطيء بين شقي هذه المعادلة يشكل [illegible] من جانبه بعدم امكانية حل القضية الفلسطينية الا [illegible] الحل مع "احتياجات الامن" الاسرائيلة - الامر [illegible] امام اسرائيل لتقول كلمتها بالنسبة لجوهر [illegible] السياسي ليديعوت احرونوت، ارئيل [illegible] كيف "ان هذا يعني انه لاول مرة يقوم [illegible] بعملية الربط تلك" ويضيف "هذا في حد

الزعماء العرب تجاهلوا حتى الان قضية الاحتياجات الامنية لاسرائيل. والسؤال الهام هو كيف يمكن تسويه التناقض بين الحقوق الشرعيه للشعب الفلسطيني وبين قلق اسرائيل على امنها؟"

هذا "السؤال" الذي لم تتحمل "القدس" مشقةطرحه هو ما سيحاول وزير الخارجية الاسرائيلي طرحه في لندن على ما يبدو. اما النقطة الثانية من مشروع السادات لتقول: "من اجل ضمان الانتقال المنظم للسلطه بخصوص الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، يجبان تكون هنالك فترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات يستطيع الشعب الفلسطيني بانتهائها تقرير مصيره بنفسه".

وفي الظاهر من الممكن ان يعني هذا البند انسحاب وتقرير مصير خلال خمس سنوات، او هكذا فهمته "القدس" على الاقل. غير ان اريئيل جيناي يشير الى حقيقة اخرى قائلا: "ومعنى ذلك ان المشروع المصري يوافق مشروع بيجن للادارة الذاتية وذلك باقتراحه بأن تكون هنالك فترة انتقالية من خمس سنوات. والفرق الوحيد هو ان المصريين يطالبون بانتقال الصفة والقطاع الى ايدي مصر والاردن في حين يصر البرنامج الاسرائيلي على ان تتمتع تلك المناطق بادارة ذاتية داخلية مع تواجد الجيش الاسرائيلي.

وبالنسبة لفقرة تقرير الفلسطينيين لمصيرهم بانتهاء فترة الخمس سنوات يلاحظ جيناي بأن برنامج السادات لايورد اي ذكر للدوله الفلسطينية او لمنظمة التحرير. غير ان هذا التناقل الواضح من جهة السادات، والهامشي بالنسبة "للقدس" لا يكفي الاسرائيليين على ما يبدو. وجيناي يطرح في هذا المجال سؤالا هو مفتاح "الخلاف" الشكلي والوحيد بين البرنامجين الاسرائيلي والمصري. يقول جيناي: "ماذا سيحدث اذا قرر الفلسطينيون بعد انتهاء فترة الخمس سنوات اقامة دولة فلسطينية مستقلة تسيطر عليها منظمة التحرير عاجلا او اجلا؟ في حين يحاول برنامج بيجن منع ذلك فان برنامج السادات يترك الباب مفتوحا امام هذه الامكانية. ومع ذلك فان الصيغة المصرية تشكل عودة الى تصريح اسوان الذي تحدث فقط عن اشراك الفلسطينيين في تقرير مصيرهم".

أوجه الشبه بين المشروعين المصري والاسرائيلي

وهذا السؤال يدخلنا في نقطة هي من صلب التقارب الجوهري بين المشروعين من ناحية والاختلافات الشكليه والهامشية المحدودة بينهما. فكلا المشروعين ينفيان اقامة دوله فلسطينية، والمشروع المصري يربط مجرد البحث فيها باحتياجات الامن الاسرائيلية التي ستحددها مفاوضات اسرائيل - مصر - الاردن خلال فترة الخمس سنوات الاول وفقا لتلك الاحتياجات. وفي حين يلتقي البرنامجين من ناحية الجوهر على منع الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية وبمنظمة التحرير ممثلا لها وباقامة الدوله الفلسطينية فان اسرئيل، ومعها امريكا لا تزال غير واثقة من مقدرة الانظمة الرجعية تقديم ضمانات بعيدة المدى في هذا المجال.

وهذه القضية هي من صلب تعامل امريكا واسرائيل مع انظمة اليمين العربية. ففي حين تجد هذه الاخيره نفسها مطالبه بتقديم التنازلات المستمره، فان اسرائيل وامريكا تشكان في مقدرتها على تحقيق الضمانات التي تقدمها على المدى البعيد.

لذلك فعلى الرغم من ان الفقره الثالثة من برنامج السادات ترتبط بوضوح بين مسالة الانسحاب الاسرائيلي وقضية القيام "بالترتيبات الامنية اللازمة" وعلى الرغم من ان جيناي ينظر الى ذلك الربط "كخطوة الى الامام اذا ما قورنت بالمواقف العربية السابقة" فان جيناي يشير الى "الفجوه" التي لا تزال اسرائيل تحتج عليها من هذا الربط وبين "الضمانات" التي ستقدمها مصر والاردن لامن اسرائيل بموجب النقطة السادسة من البرنامج الساداتي. وعدم الثقة هذا واضح في قول جيناي: "هذا يعني ان اسرائيل ستكون مضطره للاعتماد على مصر والاردن في كل ما يخص قضية الالتزام ببنود نزع السلاح والوسائل الاخرى التي سيتفق عليها لضمان امن الدوله (اي اسرائيل). ولا حاجة للقول هنا بان اسرائيل لن تقبل بذلك كضمانه جديه من ناحيتها"!

ومن مسالة "عدم الثقة" هذه تنبع معارضة اسرائيل للبند الخامس من البرنامج. وعلى الرغم من ان هذا البند يوافق البند الخاص من مشروع بيجن الذي يعطي "ممثلي سكان المناطق الحق في ادارة شؤونهم بانفسهم" فان اسرائيل لا تزال تصر على تواجدها العسكري. وعلى لسان جيناي: "لن تسمح حكومة بيغن بوجود رقابه اردنية ومصريه في الضفة والقطاع".

وعلى الرغم من التعارض الشكلي في البند الرابع الخاص بالانسحاب الاسرائيلي فان ما جاء في البند الخامس من مشروع السادات ينسف حتى هذا التعارض الشكلي. لانه في حين ينص البند الرابع على "انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزه والقدس العربية المحتلة منذ ١٩٦٧" فان البند الخامس يطالب فقط بانهاء الحكم العسكري في الفترة الانتقالية. ومن الملاحظ ايضا ان هذا البند الاخير لا يطالب بانسحاب الجيش الاسرائيلي في بداية الفترة الانتقالية - الامر الذي ينسف البند الرابع الخاص "بالانسحاب الشامل" كليا كما

وعلاوة على ذلك فان جيناي يلاحظ ايضا ان برنامج السادات لا يحدد بشكل واضح مرحلة اتمام عملية الانسحاب الاسرائيلي. ويضيف ان ذلك "جاء على ما يبدو لكي يبقى للمصريين مجال للاخذ والعطاء خلال المفاوضات."

اسباب تفاؤل الولايات المتحدة

وانطلاقا من هذا التقارب الجوهري بين البرنامجين ووعيا لشكلية الخلافات بينهما يفهم ايضا مدى "تفاؤل" كارتر الذي صرح عقب زيارة موندیل لاسرائيل ومصر بأن مواقف كلا الطرفين "جيده" اما السادات، الذي كان قد "وعد" بضغط امريكي على اسرائيل قبيل زيارة موندیل للقدس، والذي اعرب عن "اسفه لان امريكا لم تضغط على اسرائيل بما فيه الكفاية" عقب انتهاء تلك الزيارة للاسكندرية فقد تجاهل تصريح كارتر بعد عودة نائبه واجتماعه به "بان الامر يعتمد على الاسرائيليين انفسهم".

فالسادات يصرح بعد ذلك بيوم واحد فقط امام مراسل "الواشنطن بوست" بانه "اذا نشل مؤتمر لندن فان على امريكا ان تتقدم من ناحيتها بمشروع مفصل للسلام"

واذا كان السادات بعد كل هذا يحاول اقناع الرأي العام العربي بجدوى محاولاته في "تحييد" امريكا وضغطها على اسرائيل فان التطورات التي شهدتها المنطقة بعد زيارته تثبت حقيقة معاكسة تماما. واخر هذه التطورات هو قيام موندیل عمليا بالضغط على السادات في اخر محاولة قامت بها امريكا "من اجل اثبات النيه الصادقة ورحابة الصدر" كما جاء في رسالة كارتر لبيجن. ولا حاجة هنا لذكر كيف ان السادات "برحابة صدره المالوفة" قد اقترح على موندیل ان يعقد المؤتمر الثلاثي في "العريش عاصمة سيناء" بدل لندن. بل يكفي ان نورد ما يرويه اريه شيموكي عن المجهود الذي بذله موندیل من اجل التخفيف من "صلابة" المشروع المصري. يقول شيموكي: "لقد تفهم موندیل موقف الوزراء (الاسرائيليين) القائل بانه لا مجال للذهاب الى لندن اذا طرحت مصر شروطا مسبقة في برنامها او اذا طالبت اسرائيل بأن تأخذ على عاتقها اية التزامات مسبقة. وقد وعدنا بنقل ذلك للسادات - الامر الذي قام به فعلا. اذ ان موندیل هو الذي اقنع السادات بأن يحذف من برنامجه الطلب الى اسرائيل بأن تقدم التزامات مسبقة".

اسرائيل تطلب المزيد من التنازلات

اما الجانب الاسرائيلي فلا زال محتجا لدى الولايات المتحدة بأن موقف اليمين العربي "متصلب" وبان اسرائيل لا تثق "بالضمانات" المصرية - الاردنية. وامريكا تجد بدورها "تفهما" للاحتجاجات الاسرائيلية وتضغط على مصر لاظهار تفهم مماثل ايضا. يقول اريه شيموكي: "بالنسبة لموضوع التواجد العسكري الاسرائيلي في الضفة اقترب موندیل من الموقف الاسرائيلي عندما استعمل تعبير "التواجد العسكري (الاسرائيلي" الدائم في المناطق " في حين كان التعبير الدارج حتى الان: "تواجد عسكري محدود في مناطق يتفق عليها من الاطراف".

والمسؤولون الاسرائيليون الذين يعون طبيعة التنازل المصري الجديد الذي يقدمه السادات، ويوافقون انطلاقا من وعيهم هذا على الاشتراك في مؤتمر لندن، فانهم يطالبون السادات بضمانات اخرى وبرحابة صدر اكثر . فديان يعلق على المشروع المصري بقوله "هو مجرد مقترحات تطالب بالانسحاب وليس مشروعا للسلام لانه سلبي ومخيب للامال. ويجأل الون احد زعماء المعارضة المعراخيه ينضم الى جوقة المطالبة بضمانات وتنازلات اخرى. وفي مقاله "من الجمود

بيرس يضغط على السادات

الى الحركه " (يديعوت ٧٨.٧.٧) يقول الون: " انا لا اقبل بالمشروع المصري الذي ينص على ضرورة وجود فترة انتقالية الا اذا ادخلت عليه تعديلات جوهرية بالنسبة للفترة الانتقالية وبالنسبة لجوهر السلام الدائم بعد خمس سنوات . وعلى الرغم من ذلك فعلى الحكومة الاسرائيلية ارسال وزير خارجيتها الى لندن، وفي نفس الوقت رفض المشروع المصري. لان مصر لم تطالب حتى الان بقبول برنامجها كشرط مسبق للمفاوضات (في لندن)."

واذا كان هذا هو موقف "المعراخ" من المشروع المصري فانه لم يعد سرا ان اجتماع السادات - بيرس جاء للضغط على المصريين باتجاه احداث "مخرج جديد" على طريق التسوية. وكان كرايسكي الذي وعده السادات بمنحه مساحة واسعة من الصحراء الغربية في مصر لتخزين الفوائض النووية الدنماركية بمناسبة "الخدمات" التي يقدمها من اجل اتاحة اجتماع السادات - بيرس، قد صرح قبل ذلك الاجتماع بأنه يعتقد ان بيرس "مستعد لاعادة اكثرية الضفة للاردن حيث تقوم دولة تجمع الضفتين" ونتيجة لهذه الغمزه الواضحة تجاه الاردن ولتصريح كرايسكي من انه "يجب ان تتم اقامة الدولة الفلسطينية في اطار عربي، فقد بدأت الاردن تتحرك على ما يبدو.

وتتقارب وجهات نظر المشروعين الاسرائيلي - المصري حول تصفية القضية الفلسطينية في اطار اداره - ذاتية مرتبطة بالاردن ومصر وتحت حراب الجيش الاسرائيلي هو ما دفع عدنان ابو عوده الى التصريح "بأن المشروع المصري واقعي، مرن ويتجاوب مع قرارات الامم المتحدة" - كمل تفعل مصر